صلى الله عليه وسلم عن تسعة نسوة غير الميتة في حياته والمفارقة والتسريح لا يتوقف على كل ذلك وكذلك الصحابة
رضي الله تعالى عنهم الذين هم رؤس الزهاد وحفظ عن كثير منهم مع من بلغ التقشف في بقية الشؤن
الدنيوية حتى دوي ان عليا رضي الله تعالى عنه مات عن اربع نسوة وسبع عشرة سرية مع ان تقشفه وخشونته في الملبس
والمأكل اشهر من ان تذكر والله اعلم **باب التسوية بين الخصمين**. سئل رضي الله تعالى عنه عن شخص له
دروس متعددة بحضرة شيخ من اهل العلم هل بالسبق استيعاب تلك الدروس طالت ام قصرت وان تصدر منه
غير من الطلبة او ممن اراد الاستفادة منه في مسئلة حاجية اوليس له الاستيعاب بل يقتصر على واحد او اثنين منها الى ان
يقوم في نفسه ان الغير يتمزه بالزيادة على العقد الذي استوفاه مما هو له ما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه
المسئلة الاولى الذي يقتضيه الانصاف مع اخيه منه واعطاؤه حقه

اجاب اعلم ايدك الله وايانا بلطفه والتوفيق وهداني وايانا الى سواء الطريق ان الايتة رحمهم الله تعالى اطلقوا
التقديم بالسبق ووجهه الاجتماع في الزمن متصلا ومتعذرا وتاخير السابق بالزمان منابذ لتقبل الامر بالجد والله اعلم
غير انه ينبغي ان يبنى على امور يزول بعد تقررها اللبس والاشكال وترجيل الشبهة التي اشير الى تحريرها في تضاعيف هذا السؤال
منها ان الخطاب متوجه الى الشيخ المفيد لا الى التلميذ المستفيد ومنها ان اطلاق التقديم صادق بما يصدق به اسم
التعليم والافادة ولو لمسئلة ومنها انه لا يبعد ان محل اطلاق التعليم عند تساوي المتعلمين في مطلوب ما بر ومان
تعلم بالنسبة لغرض الشارع صلى الله عليه وسلم حتى لو فرض ان مطلوب احدهما خطوب به من قبل الشارع صلى الله عليه وسلم
خطاب فرض العين الذي يأثم المخاطب به بمرور الزمان عليه مع امكان التعليم ومطلوب الاخر من فروض الكفايات
التي يندفع الحرج عن المتلبس بها بقيام غيره بها فينبغي ان يقدم الاول كما لو كان عند شخص فضل من الماء فبقي الى
سواله محتاج وعقبه مضطر لا سيما ان كان فرض الكفاية المذكور مما يندر الاحتياج اليه كبعض دقايق العربية او الفروع
الغريبة مما لحكام الايلاء والظهار والكناية والحاصل ان الخطاب حيث تقرر توجهه الى الشيخ ففيه انه يبذل اجهده
فيما هو الارجح في نظر الشارع صلى الله عليه وسلم والاصلح في حق الطالب فان كثيرا من الطلبة بتكثير الدروس يفوت
على نفسه الانتفاع الذي له وقع ويتعدى النفع الى الغير الذي هو اعظم نتايج التعلم لا سيما في هذا الزمن الذي
اندرست فيه رسوم العلم واطلاله ولم تبق حقيقة تناخصه الا قيوده وظلاله والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على
محمد وآله وصحبه وسلم **باب الشهادات**. سئل رضي الله تعالى عنه عن حكم من خرج من مباحات الشريعة ورخصها
وتزيا بغير زي امثاله قايلا باني فاعل ذلك للسنة والاقتدا بالسلف الصالح ونحن بظاهر الشريعة ومما سنها
الظاهرة بان من قال ذلك لانسئ الظن به ونصدقه لكونه من اهل لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا سيما من قال ذلك وهو من سمته الصلاح وظاهره اتباع الفلاح لكن لو كان لمن قال هذه الدعوى اثر في باطنه
عز وجل ينظر اليه بنور الله عز وجل وادت فراسته الى ان هذا المزي ليس حقيقته من الجنة لم يقبل اداله الوارث
الى محاسن الشريعة الباطنة بان ينظنه الى دقايق لا تفنى حقيقة عليه من الافة وهي الدسيسة التي يروى العبد كالاقدام
عليها من تغيوزي وما اشبهه من الامور التي تحت ظلها عامة الخلق وانه يترقى بذلك الى المقصود الاعظم من
حقيقتها وهو التشبه بالسنة ظاهرا وباطنا والحال ان المتشبه انما هو في الظاهر والباطن خلافه فبل يقع

خلاف

خلاف ما يقتضيه تشبهه وطالبه الزمن والامل وهو يرى انه على شئ ويعتقد ان ذلك يكون طريقا الى الوصول
ولو لا الاقدام ابتداء لما يتوصل الى المقصود ولكن لم استصحاب ذلك دواما حتى ركنت نفسه الى ما يراه حسنا وهو
عند الله عز وجل غير حسن هل يجب على الاخ بالشروط المذكورة الاستفهام وبذل النصيحة عن حالته ما ذكر ويقول له
يا اخي ما قصدك بتغيير زيك عن حالتك التي كنت عليها مما لا تنكره الشريعة المحمدية اما تنا الله تحت ظلها خصوصا اذا
كنت متحملا لشئ من احكامها من شهادة ونحوها والاولى ان لم تتصف بحقيقة ما انتقل اليه فلترجع الى ما
انتقلت عنه وتستقيم بها وتكون على ما قاله العارف ابن رسلان والحق ان تمكنت حين ازلك حتى تكون الله عنه
نقلك ام يدعه على حاله ويكل امره الله عز وجل ولا يتحسس عن حاله ولا يتعرض بتلك الفراسة وكل يكون تحت مصباحا
ام مع الغش بل يعرض ويبقى هو مشتغلا بذاته ويتحرز على نفسه من ان فراسته تلك تودي الى اساءة ظن **اجاب**
في اصل الروضة ما نصه ومنه يعني من ترك المروة السقط لاهلية الشهادة ان يبتلع الرجل الحبة فضة بنقل الماء
والوطء الى بيته اذا كان ذلك عن شح فان فعل استكانة واقتداء بالسلف الصالح التاركين للتكلف لم يقدح
ذلك في المروة وكذلك لو كان يلبس ما يجد ويأكل حيث يجد لتقلله وبراءة نفسه من التكلف المعتاد وهذا يعرف بتناسب
حال الشخص مع الاعداد والاخلاق ويحتمل الصدق فيما يبديه ويحتمل خلافه والله تعالى اعلم فقولها وهذا يعرف
الى آخره يأبى من توقف القراين على صدقه لا يكون قبله بذلك مخلا بمروته وسقطا لشهادته وبالعكس من توقف
القراين على ان الحامل له على ذلك الشح او غيره وهذا التفصيل واضح لا غبار عليه الا انه محمول كما هو ظاهر على
الحاكم لان حفظ الحقوق قد يحتاج فيه الى تحكيم قراين الاحوال واما الاحاد فالاولى بهم والاحرى تحسين الظن بالمسلم
بحسب الامكان يسما في امور جبه الى المقصود والثبات نعم ان علم منه الاخ المذكور بذلك المقال او بلسان
الحال انه يحكمه على نفسه فلا يأس بتنبيهه عند نوم القراين على فساد القصد بذلك للنصيحة والنصيحة في الاصل غير
مقيدة بما ذكر غير ان فساد الزمان وعدم الوثوق باخاء اخوة هذا العصر والاوان حاصل على اعتبار ما ذكر ولا
لا دق النصيحة الى زيادة في الفساد وتمادي في مجاوزة الحد والحدود على سبيل العناد وفي حديث الحاكم
وغيره عن ابي ثعلبة الخشني رضي الله عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم
انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم فقال ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى اذا رايت شحا مطاعا وهوى
متبعا وديا موثرة واعجاب كل ذي راي برايه فعليك بخويصة نفسك كذا اورده ابن جلال الدين السيوطي في تفسيره
واما قول العارف الحق ان تمكن حيث انزلك الخ فليس على اطلاقه ولا اقتضى ان كل من تقمد احوالا تفسد وجهها
متلبسا بالبدع ومخالفات السنة الغراء وسيرة السلف الصالح كان له تركها على حالها بهذا لا يقوله مسلم فضلا عن
العارف المذكور لما في هذا الاطلاق من لوايح الاباحة ودوايح الزندقة وانما محل قوله فيمن تعارض في حقه امران
لا يلحقه مذمة شرعية في التلبس بهما لوجود صورة مراعاة الامر المشروع فيهما والحال انه قد اقامه الله تعالى في
احدهما اقامة مقرونة بصورة الاستقامة ثم تعرضه الوساوس بذكر فضايل الامر الاخر المقابل بها اقامه الحق
تعالى فيه فانا لا ولى لهذا حيث لم يجعله الله تعالى على شيخ مرشد كامل يكل اليه نفسه عما اقامه الحق تعالى فيه الاقامة
المشار اليها لانه اذا استقل بنفسه يخشى عليه عدم الثبات عليها وعدم كمال استقامة فيه وذلك كالتجريد والدخول

ظهور مع

وما علم

وتنتزح نسخ